دواعي تخليق العقلية القيادية المالية والإقتصادية الجديدة لإدارة الأزمات في العراق

عقيل جبر علي
بغداد

لا يخفى على العلماء والخبراء والباحثين والمختصين في العلوم شتى التغيرات والتطورات الانسانية والاقتصادية والاجتماعية والتطورات التي طرأت على حياة البشر نتيجة تفشي وباء جرثومي فايروسي يفتك بحياة البشر ويغير نمط الحياة ،وما فايروس كورونا الا مثالا يمكن الاستفادة منه لأعداد تصورات ودراسات ورؤى وبحوث تخدم الواقع الاقتصادي والمالي العراقي خصوصا والعربي الاقليمي عموما وتقديم رؤى استشرافية ومستقبلية . أن الأفكار الابداعية، والابتكارية، وتوليد وانتاج عقليات قيادية غير نمطية مرنة تنسجم مع واقع التغييرات والتطورات الاقتصادية، والمالية العالمية والإقليمية والعربية والمحلية ضرورية لإحداث تغييرات جوهرية وحقيقية؛ لتحريك عجلة الاقتصاد، وتصميم نظام مالي وطني على أساس متين ورصين على وجه الخصوص في العراق وفي الوطن العربي عموما

اعادة نظر

فضلاً عن إعادة التنظير في هذا الموضوع الجوهري والأساسي بمنطق، وموضوعية لأنه يعد حجر الأساس في صنع وتخليق العقلية القيادية المنقذة للواقع المالي والاقتصادي غير المرضي العراقي والعربي ومن خلال ما تقدم يمكن طرح أفكار باتجاهات جديدة ومن زوايا جديدة وتنم عن حرص وطني عال، وتقييم موضوعي وحيادي، وأيضاً مطالبة الجهات المسؤولة في الدولة العراقية والحكومات العربية وأصحاب صنع القرار بضرورة وجود امدادات وحاضنات فكرية متطورة تكنولوجيا وتقنيا وعلميا وبحثيا للتمكن من انتاج عقليات قيادية مالية واقتصادية جديدة غير مألوفة مقتدرة ومتمكنة على ادارة الازمات الاقتصادية والمالية ، ومواجهة اختناقات العمل بروحية وعزيمة وبفلسفة ادارة وتحليل الازمات وترتقي الى تحدياتها ، عقليات مقتدرة صقلت نفسها بالمعرفة العلمية، والمؤهلات المهنية والعملية والمعززة بالخبرات المتراكمة، والممارسة العملية لقيادة الواقع الاقتصادي والمالي في العراق والوطن العربي، بعقول تبحث عن الأفكار الجديدة الابداعية والابتكارية غير النمطية . إنّ الأفكار والعقليات الجديدة والمتجددة ينتج عنها تعظيم لموارد البشرية وتنمية هذه الموارد، فضلاً عن إضافة قيم انتاجية للمعرفة المنتجة ليست مستهلكة ومن ثم توليد قيم معرفية مالية واقتصادية اضافية تسهم في تحقيق تغييرات غير نمطية وتوليد فرص اقتصادية جديدة تكرس هذه المعرفة العقلية المتطورة في معالجة الازمات بشكل علمي ومهني ومعرفي متميز، وكذلك العمل على ايجاد قيم لعقليات قيادية لإحداث تغييرات هيكلية وجذرية حقيقية غير نمطية. وتغيير نمط استهلاك وانتاج المعرفة التي نأمل أن تبنى في ضوئها متطلبات ووسائل التطوير والتأهيل وإحداث التغييرات المنتجة المنشودة، من دون أن يقتصر الأمر على إحداث تغييرات برمجية كما هو حاصل في المحاولات التي تسعى لتغيير أو إيقاف أو إحداث برامج مالية واقتصادية جديدة لا تتماشى مع فلسفة العمل وطبيعة العقلية التي تشرف وتدير وتنفذ هذه البرامج ، إذ يلاحظ وبشكل واضح الاهتمام الكبير للوحدات الاقتصادية والمالية لإحداث أو ايجاد برامج اقتصادية أو مالية محدثة ، ولكن نجد أن هناك عقبات وتعثرات تحصل عند التنفيذ الحقيقي؛ بسبب فجوات المعرفة العلمية والمهنية وقلة المرونة والجمود الفكري والمعرفي؛ لجمود وعدم مرونة العقلية التي تتحكم بالعمل التنفيذي، وتتعامل مع آليات تنفيذ هذه البرامج بفلسفتها الخاصة (التي تركز على إحكام قبضتها التنفيذية وإيقاف مسيرة وإحداث التغيير والإحلال)، بعيداً عن الفلسفة المؤسساتية لإحداث الاصلاح، والتغيير، والتطور. وكان هذا واضحاً من خلا طبيعة التعامل، والتنفيذ غير السليم، وانحراف الاهداف التنفيذية لحزم الاجراءات الاصلاحية والتطويرية التي ابدعت فيها الشخصيات العلمية المالية والاقتصادية المتخصصة والخبيرة والاستشارية الوطنية في اعداده ، وتم صياغتها وادخالها ضمن البرامج الاصلاحية الحكومية للحكومات المتعاقبة وخصوصاً في حكومة السيد العبادي، والسيد عادل عبد المهدي المحترمين.

متطلبات فكرية

إنّ هذه الأفكار والبرامج الاصلاحية الابداعية والابتكارية التي تعد اسس ومتطلبات فكرية وحاجات اساسية تبنى وتؤسس عليها السياسات والاستراتيجيات وسياسات ادارة الازمات الحرجة سواءا في العراق او المنطقة العربية والاقليمية ، ما زالت تتجدد في المرحلة الحالية مع التغيرات العالمية وطبيعة التطورات الحاصلة في المشهد المالي والاقتصادي وتعقيده بشكل أكبر ومركب بوجود تفشي وباء فايروس كورونا المتزامنة مع انخفاض شديد في اسعار النفط العالمية.

عقليات فذة

يناقش القادة واصحاب العقليات الفذة المقتدرة علميا ومهنيا الذين يراقبون تطور الأزمة عن كثب مع القوة والأهم ما يجب فعله في الوضع الحالي والقيام بالمساعدة على الانتقال من المناقشات والقرارات قصيرة المدى إلى الإجراءات والقرارات المدروسة لأغراض اتخاذ الاجراءات التحوطية والاحترازية والاستعدادات اللازمة لتحقيق مقومات الادارة الفاعلة والكفوءة لإدارة الازمات . واصبحت عكازاً تتعكز عليه عقليات الدولة غير المرنة والتي تقود العمل المالي والاقتصادي بدون احداث تغيير جوهري وحقيقي، والاهداف المرجوة من إحداث هذه البرامج المحدثة أو الجديدة لم تتحقق كما يراد منها في إحداث تغييرات حقيقية في واقع الاعمال والسياسات المالية والاقتصادية؛ وربما يوعز ذلك لطبيعة تركيبة العقلية السائدة المألوفة النمطية غير المنتجة التي تنفذ وتدير هذه الأفكار والبرامج الاصلاحية بطريقة غير مرنة ولم تحسن ادارة وتنفيذ هذه البرامج بحجة عدم امتلاك الادوات التنفيذية الصحيحة وفقاً للمواصفات المطلوبة، فضلا عن قلة الامكانات المالية والمادية أو لحصول تحريف غير مقصود عن هذه الاهداف الاصلاحية المنشودة لوجود اختلاف في الرؤية الاصلاحية والتطويرية بين العقلية الاستشارية والعقلية التنفيذية ، ولعدم تجانس واكتمال تخليق المعرفة المهنية المنسجمة مع المعرفة العلمية خلق فجوات جديدة تولدت خلال العمل وهي فجوة عدم الثقة بالبرامج الاصلاحية وفجوة عدم امتثال وانسجام العقلية القيادية المالية والاقتصادية للبرامج الاصلاحية والتطويرية وهذا ما نجده غالبا في عدد كبير من الوحدات الاقتصادية والمالية وممارسة مظاهر العزل او التسقيط لإعاقة هذه العقليات المبدعة الابتكارية ان تشق طريقها للقيادة وممارسة دورها الحقيقي بدواعي التجهيل وافراغ الساحة منهم والتضليل بعدم توافر العقليات والامكانات البشرية المطلوبة لإنجاز تلك البرامج الاصلاحية والتقويمية ، وكذلك هناك فجوة اخرى تتمثل بعدم اتساق وتخليق المعرفة المهنية والعملية المنسجمة مع المعرفة العلمية والذي نجد مظاهره في قسم كبير من المؤسسات الحكومية اواخر القرن (21) لعدم وجود الاسس السليمة للعمل المهني ونتائج الاختيار العكسي للقيادات الاقتصادية والمالية وضعف مستوى الاداء وتفشي الفساد بشكل واسع.

وحدات اقتصادية

الامر الذي يستلزم ردم هذه الفجوات بشكل حقيقي وواقعي وتفكير الوحدات الاقتصادية والمالية بشكل استراتيجي ومؤسساتي والمبني على الموضوعية والحس الوطني وبخطوات عملية مدروسة على الاهتمام بمصادر تخليق وتوليد العقليات الاقتصادية والمالية وتوفير وسائل الدعم وتمكينهم المواقع القيادية لغرض اللحاق بركب التطورات والتغييرات العالمية بعقلية وفكر اقتصادي ومالي جديد بشكل يحاكي تطور الاقتصاد العالمي ، لإعادة بناء الاقتصاد العراقي ومواجهة الازمات على اسس منطقية علمية وعملية واقعية مدروسة.

رؤية تحليلية نقدية

التوازن خارج المجال: إستراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى

علي موسى الكناني
بغداد

أصدرت مجلة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العلاقات الخارجية بعددها الصادر في تموز عام 2016 مقالة للباحثين الأمريكيين جون ميرشايمر وستيفن والت جاءت تحت عنوان (التوازن خارج المجال : استراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى) والتي ترجمها الباحث الجزائري جلال خشيب، اذ يقدمان في هذه المقالة اطروحة يعتبرانها الإستراتيجية الأمثل لإدامة التفوق الأمريكي في المستقبل المنظور أو ما يسميانه بإستراتيجية "التوازن خارج المجال"وهو ذات العنوان الذي جاءت به المقالة، ويبرر الكاتبان هذه الاطروحة وضرورة الاخذ بها بسبب استمرار فشل الاستراتيجية الامريكية في تبني الهيمنة الليبرالية عالمياً وخاصة في ظل انتشار السلاح النووي في آسيا، ووجود التحدي الصيني والمشاكل الكبيرة في اوروبا، والقوات الامريكية في العراق وافغانستان، وظهور تنظيم داعش الارهابي (تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام)، فضلاً عن الممارسات الامريكية تجاه قضايا حقوق الانسان.

ونتيجة لهذا الفشل الذي واجهته وتواجهه الاستراتيجية الامريكية، يؤكد الباحثان بان الحل يكمن في تبني استراتيجية "التوازن خارج المجال" ولاسيما تجاه الاقاليم الثلاثة (شمال شرق آسيا واوروبا والخليج الفارسي)، بالاعتماد على اهداف الاستراتيجية ذاتها، والمزايا الجيوبوليتيكية والاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية التي تؤهلها لاعتماد هذه الاستراتيجية وتنفيذها من خلال الادوات والوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وبالتالي فان هنالك منافع ومصالح كبيرة سوف تتحقق اذا ما تم تبني هذه الاستراتيجية، استناداً الى الادلة التاريخية التي قدمتها المقالة، ولا سيما تلك الادلة التي سبقت انهيار المنظومة الشيوعية عام 1991؟ لكن ابتعاد صانع القرار الامريكي عن استراتيجية التوازن خارج المجال قد حتم الفشل في اكثر من سياسة في مرحلة ما بعد عام 1991؟ باعتبار ان استراتيجية الهيمنة الليبرالية وقيادة العالم هي الافضل لتحقيق التفوق الامريكي، بينما تؤكد المقالة على فشلها في التعامل مع اغلب القضايا العالمية والاقليمية التي تمس المصالح الامريكية.

اقاليم ثلاثة

ولتحقيق استراتيجية التوازن خارج المجال، تطرح المقالة خارطة لتنفيذ هذه الاستراتيجية تجاه الاقاليم الثلاثة، وعن الكيفية التي يتم التعامل الامريكي وفقها، مع تقديم اسس الاستراتيجية الجديدة التي جاءت نابعة من التفكير الامريكي تاريخياً، والموقع الجيوبوليتيكي، وامتلاك مقومات القوة وذلك في سبيل تحقيق المصالح وديمومة التفوق الامريكي.

لذا، ومن اجل ايجاد رؤية تحليلية نقدية للمقالة، يثار في هذا الصدد العديد من التساؤلات التي تحتاج الى اجابة، وهي كالاتي :

. لماذا تم استخدم مصطلحي التوازن والمجال؟

.2هل ان الاستراتيجيات الامريكية السابقة لم تكن متوازنة باستغلال المجال ؟.

.3ما هي نقاط ضعف وقوة استراتيجية التوازن خارج المجال؟

.4ما هي الفرص التي تقدمها الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية ؟ وهل هنالك تحديات استراتيجية تحول دون تحقيقها في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية؟

وللأجابة على هذه التساؤلات، سيتم تحليل المقالة والتعامل معها وفق الاتي :

نتائج صحيحة

التوازن : ويقصد به وصف ايجابي لعملية التفكير التي تؤدي الى نتائج صحيحة وايجابية، ومرادفه المنطق في التفكير وذلك عن طريق البحث عن مقدمات صحيحة للوصول الى نتائج ايجابية، وهذا يعني ان للباحثين قصد من وراء استخدام هذا المصطلح من حيث كونه تصحيح للمسار الاستراتيجي وضبط السلوك الخارجي، وان الاستراتيجية الامريكية قد عانت وتعاني من اختلال كبير وتشهد حالة لاتوازن بين ما هو صالح لها او غير صالح تجاه العالم من حيث الاندفاع والتراجع واستخدام الوسيلة الافضل التي ترتقي وحجم المشكلة او الحالة، وبالتالي فان التوازن يمكن ان يكون عملية تآلف القوى او العناصر بهدف التنسيق العام.

اما المجال، فاصطلاحاً هو حقل او ميدان او نطاق او فراغ، فاستخدم هذا المصطلح في المقالة لوصف العلاقة ما بين المجال الامريكي والاقاليم الثلاثة والمنطقة الواقعة بينهما، وهنالك العديد من النظريات الجغرافية والاجتماعية والنفسية التي جاءت تحت مسمى (المجال الحيوي)، فاجتماعياً وسايكولوجياً يقصد به نتيجة تفاعل الفرد مع القوى ناتجة عن طبيعة تركيب الموقف ذاته.

اما المجال الحيوي بوصفه مصطلحاً سياسياً فهو مصطلح استعماري، قبل ظهوره تبنته الامبراطوريات القديمة، اذ استعملته الدول الاستعمارية كافة كنظرية من نظريات الجيوبوليتيك، واول من استخدم مصطلح المجال الحيوي هو عالم الاحياء الالماني أوسكار بيسكال، في القرن التاسع عشر، في كتابه الذي حمل عنوان: (مراجعة أصول الأنواع عند داروين) الصادر عام 1860.

والمجال الحيوي بشكل عام هو عبارة عن المساحة اللازمة لنمو واستمرار الكائن الحي، وتم تطبيق هذا المعنى على الجانب السياسي للدول، ففي عام 1897نقل العالم الألماني فردريك راتزل مصطلح المجال الحيوي من علم الأحياء إلى السياسة في كتابه (الجغرافية السياسية).

ويمكن تعريفه بانه (حاجة الدولة التي اعتُبرَت ككائن حي إلى مساحة من الأراضي أوسع كلما نمت أكثر) أي بمعنى هو تبرير توسع الدول الكبرى على حساب الدول الأخرى، لتأمين حاجات شعبها، دون النظر إلى حاجات الشعوب في هذه الدول، إلا بما يتناسب مع مصلحتها)، لذلك يبدو ان استخدام مصطلح المجال في المقالة يقصد به هو ذلك المصطلح الجيوبوليتيكي (الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الامريكية) الذي يراد به احكام السيطرة عليه، بوصفه اقليماً وطنياً يتمتع باهمية كبيرة في تحقيق المصالح والتفوق الامريكي، وبالتالي وبعد السيطرة على هذا المجال ينبغي التوازن في تحقيق المصالح الامريكية خارج هذا المجال باتجاه الاقاليم الرئيسة الثلاثة (شمال شرق اسيا واوروبا والخليج الفارسي).

جاء في بداية المقالة ان الاستراتيجية الامريكية قد فشلت بسبب اعتمادها بشكل اساس على نظرية الهيمنة الليبرالية، وفق ما يلي "ينبغي ألاّ يبدو نفور الأمريكان من الإستراتيجية الكبرى السائدة أمراً مفاجئاً، نظراً لسجلّها السيء عبر الربع قرن الأخير. في آسيا، قامت دول كالهند، باكستان وكوريا الشمالية بتوسعت ترسانتها النووية، كما أنّ الصين تتحدّى الآن الوضع القائم في المياه الإقليمية هناك..." ، لكن لو افترضنا جدلاً بان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن لتتبنى الهيمنة الليبرالية، هل ستمنع استراتيجياتها الاخرى من التوسع النووي لبعض دول اسيا ؟، على الرغم من ان امتلاك الهند وباكستان للسلاح النووي جاء بمساعدة ومباركة امريكية اثناء الحرب الباردة بهدف انشاء توازن اقليمي بين البلدين، علماً انه جاء في المقالة في مواضع متقدمة ما نصه: " لا تُوجد إستراتيجية كبرى من المرجّح لها أن تُثبت نجاحاً كليًا في منع الإنتشار النووي، إلاّ أنّ إستراتيجية التوازن خارج المجال بإمكانها أن تقوم بمهمة أفضل مقارنة بالهيمنة الليبرالية. قبل كل شيء، فقد فشلت هذه الإستراتيجية في إيقاف كل من الهند وباكستان من تكثيف قدراتهما النووية، أو الحيلولة دون أن تصبح كوريا الشمالية عضواً جديدا في النادي النووي"، اي ان المقالة تنطوي على تناقض في موضعين، من باب ان توسع القدرات النووية الهندية والباكستانية قد جاء بسبب فشل الاستراتيجية الامريكية في كبح جماحه، بينما يشير المقال في موضع اخر، بانه لا توجد استراتيجية كبرى من المرجح ان تثبت نجاحاً كلياً في ذلك، بمعنى انه حتى لو تم تبني استراتيجية التوازن خارج المجال فانها لن تنجح في ذلك ايضاً.

نكسات واخفاقات

وتذهب المقالة لتؤكد انه ولنتيجة لهذه النكسات والاخفاقات في الاستراتيجية الامريكية، فان الحل يكمن في "متابعة إستراتيجية "التوازن خارج المجال(Offshore Balancing)..." بالحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة في القسم الغربي من العالم ومواجهة مهيمنين محتملين في أوروبا، وشمال شرق آسيا والخليج الفارسي"، اي انها تهدف الى السيطرة على مجالها الحيوي (الامريكيتين)، و"التدخل لحظة الضرورة فقط"، اي ان تتبع الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجيتها ما يسمى بالانغماس الذكي تجاه الاقاليم الثلاثة في اوروبا وشمال شرق آسيا والخليج الفارسي.

ان اسباب نجاح استراتيجية التوازن خارج المجال تعود لوجود مقومات امريكية لا تمتلكها دولة غيرها كالموقع الجيوبوليتيكي (القاري) وامتلاكها الموارد الطبيعية والكثافة السكانية والقوة الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن امتلاكها للسلاح النووي، وان الولايات المتحدة الامريكية قد امتلكت عناصر القوة الشاملة التي تؤهلها الى اداء دور كبير في ادامة التفوق الامريكي، لكن ان التطور العلمي الكبير الحاصل في مجال التسليح ولا سيما وجود تقنية الصواريخ العابرة للقارات (العديد من الدول الكبرى تمتلك هذه القدرات) قد حجمت من اهمية الموقع الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة نسبياً.

"تُعتبر الولايات المتحدة القوة الكبرى الأكثر حظًا في التاريخ الحديث .. إلاّ أنّ الولايات المتحدة لم تعش هذا الوضع لأكثر من قرنين من الزمن. كما أنّ القوى البعيدة لا تُشكّل تهديداً كبيراً نظراً لوجود محيطيْن عملاقيْن كعائق في الطريق.... تفتخر الولايات المتحدة بوفرة الأراضي والمصادر الطبيعية وحيوية السكان، التّي أتاحت لها تطوير الإقتصاد الأضخم عالمياً والجيش الأكثر إقتداراً أيضا، كما أنّ لديها الآن أيضاً آلاف الأسلحة النووية، التّي تجعل من إمكانية الهجوم على الأراضي الأمريكية أمرا أقل ترجيحاً"

موقع جغرافي

وكما هو معلوم ان اية استراتيجية لا بد لها ان تتضمن بين طياتها الاهداف التي سوف تنفذ من حيث الموقع الجغرافي، وبالتالي فان "استراتيجية التوازن خارج المجال" قد حددت الاقاليم التي يجب ان تتفاعل تجاهها، فضلاً عن القسم الغربي اي (المجال الامريكي)، وهذه المناطق الثلاث التي يجب ان تهتم بها الولايات المتحدة هي : أوروبا، وشمال شرق آسيا والخليج الفارسي. " تُعتبر المنطقتيْن الأُولتين بمثابة المراكز الأساسية للقوة الصناعية والأمكان التّي تتواجد عليها بقية القوى العالمية، أمّا المنطقة الثالثة، فتُنتج حوالي 30%من النفط العالمي" وهذه الاقاليم الثلاثة وفق رأي المقالة قد صنفت حسب اهميتها من حيث وجود (الدول الصناعية الكبرى في آسيا واوروبا –روسيا والصين والهند– ووجود الطاقة في دول الخليج الفارسي" .

ويأتي التأكيد على أهمية منطقتي "أوروبا وشمال شرق آسيا" بسبب وجود مسعى صيني –روسي لاقامة توازن اقليمي ويكونان تحالفاً استراتيجياً في اوراسيا ، وهنا تمت الاشارة الى كيفية مواجهة هذا التحدي وفق ما يلي "لذلك ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للولايات المتحدة في أوروبا وآسيا هو المحافظة على توازن القوة الإقليمي" اي خلق توازنات اقليمية من خلال تمكين الحلفاء والاصدقاء في كل من اسيا واوروبا (كوريا واليابان وحلف الناتو ...) بهدف مواجهة المهّيمن المحتمل في كلتا المنطقتين، اي بمعنى اعتماد على بعض استراتيجيات الحرب الباردة التي تستند على انشاء التحالفات الاستراتيجية .

ومن اجل تحقيق اهداف "إستراتيجية التوزان خارج المجال" فانها اي الاستراتيجية ينبغي ان تتضمن الوسائل التي تحققها وهي الوسائل الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وحتى العسكرية "هذا لا يعني أنّ على واشنطن أن ترحّب بالنزاع في أي مكان من العالم أو أنّها لن تكون قادرة على إستخدام وسائل دبلوماسية أو إقتصادية لتثبيط مساعي الحرب. لكنّها لا ينبغي أن تُلزم القوات العسكرية الأمريكية بأداء هذا الهدف لوحده"، وهذه استراتيجية القوة الذكية التي تم تبنيها خلال ادارة باراك اوباما عام 2009والتي تعني جمع القوتين الصلبة والناعمة لتكون قوة ذكية.

وتقترح المقالة في طرحها بان استراتيجية التوازن خارج المجال تتضمن اهداف قريبة المدى ينبغي تحقيقها في سبيل تحقيق الاهداف الكبرى، ومنها :

•ان تعمل الولايات المتحدة على موازنة نشر قواتها العسكرية في الاقاليم الثلاثة حسب طبيعة الاقاليم من حيث احتمالية وجود مهيمن إقليمي في الأفق، فإذا لم يكن هناك في أيّ من أوروبا، وشمال شرق آسيا والخليج الفارسي، فليس هناك داعي لنشر قوات برية أو جوية هناك، ويقصد هنا بتبني سياسة عسكرية تعتمد على (الانتشار العسكري الذكي) وليس الانتشار العشوائي الكثيف.

•نشر قوات نوعية وليست كمية في الاقاليم الثلاثة.

•توفير المساعدة للحلفاء والاصدقاء بهدف خلق توازن اقليمي، الا ان هذا الهدف من الممكن ان يجعل من سباق التسلح هو المشهد المحتمل في تلك الاقاليم.

•التدخل العسكري الامريكي السريع لخلق التوازن الاقليمي اذا ما تطلب الامر والانسحاب بعد استكمال المهام القتالية (الانغماس الذكي والانكفاء الاذكى).

وبعد تحقيق هذه الاهداف، فان هنالك منافع سوف تتحقق بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، وهي :

•تقليص الانتشار العسكري الامريكي وجعله انتشاراً ذكياً .

•تقليل الانفاق العسكري .

•تعزيز الاقتصاد الوطني.

•القضاء على الارهاب.

لكن من العيوب التي تقلل من احتمالية تبني الولايات المتحدة الامريكية ولا سيما في مجال تقليل النفقات العسكرية، هي تلك التي تقول (ان زيادة الانفاقات العسكرية تعني تحريك عجلة الاقتصاد الامريكية ذاته من خلال تنشيط المجمع الصناعي العسكري– الصناعات الحربية واللوجستية– وبالتالي خلق الالاف من الوظائف للامريكيين، فضلاً عن عدم تقبل فكرة تحجيم الانفاقات العسكرية من اصحاب المصالح المرتبطين بصناعة القرار الامريكي).

وتعتمد المقالة في اثبات فرضيتها (استراتيجية التوازن خارج المجال) على الادلة التاريخية الناجحة للسياسات والاستراتيجيات الامريكية منذ القرن التاسع عشر، اذ تم تبني فكرة الانعزال من اجل بناء الذات الامريكية، وامتلاك عناصر القوة الشاملة، وفيما بعد اثناء الحرب العالمية الثانية تم تبني سياسة التدخل الانتقائي وخروجها الاقوى بعد الحرب في اوروبا، وتبني سياسة العمودين في الخليج الفارسي (ايران والسعودية) (دعم الحلفاء والاصدقاء) بهدف خلق التوازن الاقليمي، وانشاء قواعد عسكرية في شرق آسيا (قاعدة اوكيناوا اليابانية)، وعليه فان (استراتيجية التوازن خارج المجال) ليست استراتيجية جديدة بالكامل، حيث انها امتداد لتجارب امريكية سابقة تجاه الاقاليم الثلاثة التي تعد خارج المجال الامريكي.

لذا وفي سياق الادلة التاريخية السابقة، فان اصحاب نظرية الهيمنة الليبرالية، عندهم عدداً من الحجج (غير المقنعة) دفاعاً عن قضيتهم والتي تقول ان القيادة الامريكية قادرة على الحفاظ على النظام الدولي، وان القيادة الامريكية تعني الحيلولة دون صعود اخطار وتحديات القوى المهيمنة، فضلاً عن القضاء على الارهاب والدول الفاشلة وغيرها، لكن السؤال هنا : هل ان حجج تبني الولايات المتحدة الامريكية لاستراتيجية التوازن خارج المجال من قبل اصحابها ستكون مقنعة تماماً ؟؟.

وتقارن المقالة فيما اذا تبنت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية التوازن خارج المجال فان الفوائد ستكون اعظم كما في التجربة الصينية خلال العقود الثلاثة السابقة والتي ركزت على اهدافها التنموية، اذ بلغت مراتب متقدمة عالمياً وفي كافة المجالات، حقيقة ان هذه المقارنة ليست واقعية من حيث الاستراتيجيات المتبعة من قبل كلا البلدين، باعتبار ان الصين ليس لديها تاريخ استعماري ولم تدخل في حروب وليس لها انتشار عسكري مقارنة بالانتشار الامريكي، فضلاً عن ان الصين لا تسعى للهيمنة على العالم.

استراتيجية توازن

وتأسيساً لما تقدم عن كيفية عمل استراتيجية التوازن خارج المجال، يطرح الباحثان مقاربات من شأنها ان تنجح استراتيجية التوازن خارج المجال وهي "انّه من الصعب التنبؤ بوجود تحدّي جدّي للهيمنة الأمريكية في القسم الغربي من العالم، وإلى الآن، لا وجود لمهيمن محتمل يتربّص في أوروبا أو الخليج الفارسي" بالفعل لا يوجد مهيمن ضمن المجال الامريكي (الامريكيتين)، الا ان هنالك مؤشرات تدلل على مهيمن محتمل في اوروبا وهي روسيا ورغبتها للوصول الى مكانتها المفقودة ضمن اوراسيا، وارادة اوربية مستقلة تسعى للابتعاد عن التأثير الامريكي، اما في منطقة الخليج الفارسي فالامر كذلك من حيث انها منطقة مليئة بالمشكلات والتوترات الناجمة عن الدورين الايراني والسعودي، ومسعى بعض الدول الكبرى (بالحصول على موطئ قدم فيها من اجل مزاحمة الدور الامريكي ولا سيما بعد ان صبت الولايات المتحدة الامريكية تركيزها على آسيا الباسيفيك.

وايضاً تشير المقالة الى ما نصه "أمّا الأخبار السيئة فتقول: أنّ الصين تستمر بصعودها المذهل، ومن المحتمل أن تسعى إلى الهيمنة في آسيا. ينبغي على الولايات المتحدة أن تشرع في مباشرة جهود جبّارة للحيلولة دون نجاحها في ذلك". في الواقع ان الصين لم ولن تسعى للهيمنة على اسيا، بقدر ما هي تسعى لتعزيز مكانتها ودورها في التفاعلات الاقليمية عبر طرح مبادرة جيوستراتيجية عابرة للاقليمية (مبادرة الحزام والطريق) عام 2013؟ اذ تبنتها اكثر من 106 دولة، وبالتالي اقامة علاقات دولية قائمة على اساس التعاون والمنفعة المشتركة.

احتواء الصين

لذا فان الكيفية التي يتم بها احتواء الصين، تاتي وفق مايلي" من الناحية المثالية، سوف تعتمد واشنطن على القوى المحلية لاحتواء الصين، إلاّ أنّه من الممكن لهذه الإستراتيجية ألاّ تعمل. ليس فقط بسبب إحتمالية أن تصير الصين أكثر قوة من جيرانها، ولكن نظرا لأنّ هذه الدول أيضا تتموقع – جغرافياً –بعيدة عن بعضها البعض، جاعلة من الصعوبة بمكان تشكيل إئتلاف توازني فعّال"، نعم من حيث المبدأ، ربما ليس لدى الولايات المتحدة الامريكية اية خيارات اخرى سوى الاعتماد على حلفائها في اسيا الباسيفيك (كوريا الجنوبية واليابان والفلبين واستراليا) لتحقيق هذا الهدف، لكن لا تمتلك تلك الدول القدرة على مواجهة الصين لاعتبارات تتعلق بعناصر القوة الشاملة وخاصة الاقتصادية منها، فضلاً عن كون الصين تتبع سياسة الاغراء الاقتصادي عبر مشروعها (الحزام والطريق)، ورغبة تلك الدول بالاندماج بالمبادرة لمنافعها المتعددة.

"اما في أوروبا، ينبغي على الولايات المتحدة أن تُنهي وجودها العسكري وتعيد الناتو إلى الأوربيين. ليس هناك سبب جيد في إبقاء القوات الأمريكية في أوروبا، فليس لأيّ بلد هناك قدرة الهيمنة على الإقليم"، لكن بهذه الخطوة سوف تخسر الولايات المتحدة اهم اداة عسكرية منذ منتصف القرن العشرين وهو حلف الناتو، والاهم ترى الولايات المتحدة الامركية بان لها الفضل بانقاذ اوروبا من تهديد حلف وارشو ابان الحرب الباردة والصراع مع الاتحاد السوفيتي، لذا فان الخيار سيكون تقليص عدد القوات المنتشرة هناك دون اعتماد خيار الانسحاب الكلي اذا ما تم تبني الاستراتيجية.

وكذلك ورد ما نصه :" في الخليج، على الولايات المتحدة أن تعود إلى إستراتيجية التوازن خارج المجال التّي خدمتها بشكل جيّد منذ العمل بإستراتيجية الإحتواء المزدوج. لا توجد الآن قوة لها مكانة تسمح لها بالهيمنة على الإقليم، لذلك، فبإمكان الولايات المتحدة أن تحرّك قواتها رجوعاً عبر الأفق".حقاً ان الولايات المتحدة تبنت هذه الاستراتيجية خلال ادارة باراك اوباما عام 2012 وهي استراتيجية (الانتقال من الشرق الاوسط الى اقليم آسيا الباسيفيك والتركيز على تلك المنطقة، الا ان هذه الخطوة جعلت المنطقة تعاني من فراغ استراتيجي وهذا الفراغ يتطلب ملئه، وبالتالي اصابة حلفاء واصدقاء واشنطن بنوبة من الخوف والتوتر ضمن منطقة الخليج الفارسي، لا سيما مع تنامي الدور الايراني الساعي نحو السيطرة، ومن المحتمل انه ستعمل دول هذه المنطقة بتعزيز دورها وتدخل بسباقات تسلح تتؤدي بالمنطقة قاب قوسين او ادنى من الصدام العسكري.

نتفقات دفاعية

يستنتج الباحثان في مقالتهما على مايلي :

•تقليص النفقات الدفاعية مع انتشار ذكي للقوات العسكرية (التركيز على شمال شرق اسيا) .

•ينبغي على الولايات المتحدة أن تُحافظ على أصول بحرية وجوية اساسية لكن أن تُحافظ –في المقابل– على قوات برية مؤهلة .

•ان إستراتيجية التوازن خارج المجال نابعة من التفكير الاستراتيجي الامريكي.

•الموقع الجيوبوليتيكي الامريكي الذي يدفع بتبني هذه الاستراتيجية . •امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لعناصر القوة الشاملة.

•تبني سياسة الانعزالية الذكية .

•تهدف الاستراتيجية الجديدة الى قيادة العالم بطريقة اكثر ذكاءاً من اجل تحقيق المصالح وتضمن ديمومة التفوق الامريكي.

الاستنتاجات :

بعد ما تناولنا المقالة بالتحليل والنقد من الناحية الاستراتيجية، فاننا نخلص الى الاستنتاجات التالية:

•ان الاستراتيجية قد قسمت العالم من الناحية الجغرافية الى قسمين : الاول (المجال) ويقصد به (الامريكيتين)، اما الثاني فهو خارج المجال والذي يتكون من ثلاثة اقاليم (شمال شرق اسيا واوروبا والخليج الفارسي).

•تعتمد الاستراتيجية الجديدة على استخدام الوسائل كافة في تحقيقها، السياسية والاقتصادية والثقافية اضافة الى العسكرية، وهذه هي عناصر القوة الذكية.

•تعتمد الاستراتيجية الى تحليل ومراقبة الاقاليم الثلاثة من حيث تنامي او صعود دولة مهيمنة ومن المحتمل عدم التوازن الاقليمي، وبالتالي ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار التحرك الامريكي والوسيلة المناسبتين (حجم تهديد المصالح)، اي (الموازنة بين الانكفاء والانغماس).

•تهدف الاستراتيجية الى قيادة امريكية للعالم بطريقة اكثر ذكاءاً .

•استراتيجية ليست جديدة على التفكير الاستراتيجي الامريكي، اذ تم تبني بعضها في مراحل محددة من قبل صانع القرار الامريكي.
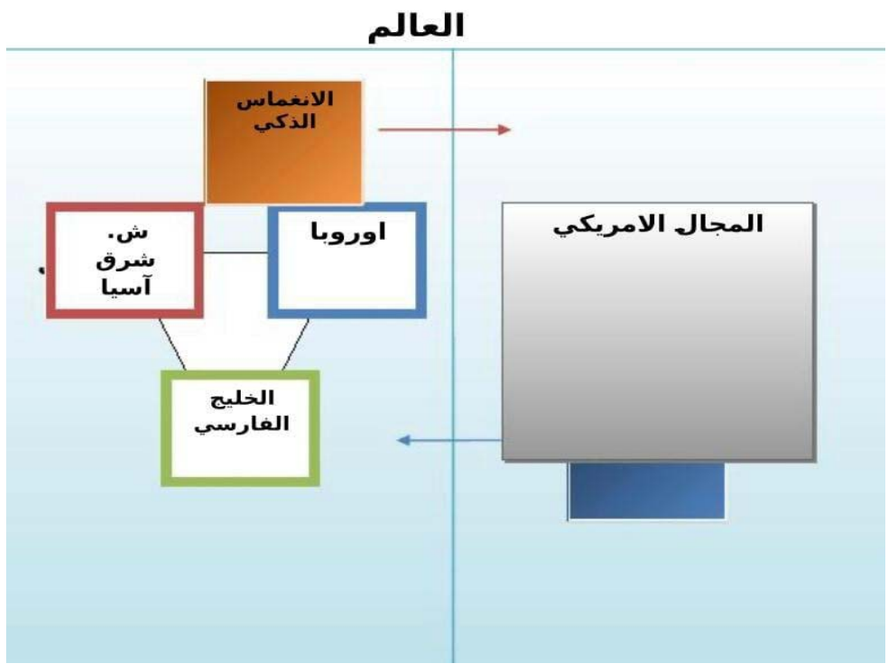
•ان استراتيجية التوازن خارج المجال هي استراتيجية قد جاءت كنتيجة لجوانب السياسات والاستراتيجيات الامريكية التي نجحت في السابق، اي هي خلاصة لمجموع النجاحات الامريكية في العالم.